المعدوم والموجود في النحو العربي (دراسة في تأصيل المصطلح)

أ.د. سعدون أحمد علي الرّبعي

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

م.م. حسين علي محمد

الكلية الإسلامية الجامعة/ قسم الدراسات القرآنية واللغوية

Non-Existent and Existent in Arabic grammar (Study in the origin of the term)

Prof.Dr. Sadoon Ahmed Ali Al-Rabee

Babylon University/College of Education for humanities Studies

sadoona26@gmail.com

Ass.Lec. Hussain Ali Mohammed

Islamic University College

hussainalmusawi82@gmail.com

Abstract

Modern studies have not looked both the not existent and existent in Arabic grammar, although they are concepts that came to some of the late grammarians, Who referred to them as a hidden party, and had no presence in the grammatical boundaries old and modern. The grammarians are no longer the non-existent and existent terms are original grammar, because they are terms used by fundamentalists and people of speech and then infiltrated into grammatical studies.

This research came to highlight these two terms in the grammarians. It has been repeated the two terms in late grammarians, and we found that they had been come in limited places that we tried to collect their diasporas.

After the material was collected from its sources and its contents, and placed in their places, the nature of the research and the collected material required that we begin by defining the " non-existent and existing " of the linguists. Then we mentioned the use of the two concepts by the fundamentalists and then followed them to the grammarians and concluded the research with a definition of both (non-existent grammatical) and (existent grammatical), which we then mentioned the most important findings, and confirmed the sources and references.

Keywords: non-existent, existent**,** Naked, Invisible and Deleted.

الملخص

لم تلتفت الدراسات الحديثة إلى كل من المعدوم والموجود في النحو العربي، على الرغم من أنهما مفهومان وردا عند بعض المتأخرين من النحويين، الذين أشاروا إليهما بطرف خفي، ولم يكن لهما وجود في الحدود النحوية قديمها وحديثها؛ ذلك أن النحويين لم يعدوا المعدوم والموجود مصطلحين نحويين أصيلين، لأنهما مصطلحان يستعملهما الأصوليون وأهل الكلام ثم تسللا إلى الدراسات النحوية. وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذين المصطلحين عند النحويين، فقد تردد ذكر المعدوم والموجود عند متأخري النحويين، فصرت أتابع المصطلحين في مظانهما، وقد وجدت أنهما قد وردا في مواضع محدودة حاولت جمع شتاتهما.

وبعد أن جمعتُ المادة من مصادرها ومظانها، ووضعتُها في مواضعها اقتضت طبيعة البحث والمادة المجموعة أن أبدأ بتعريف (المعدوم والموجود) عند اللغويين، ثم ذكرت استعمال المفهومين عند الأصوليين، وتتبعت بعد ذلك ورودهما عند النحويين وختمت البحث بوضع تعريف لكل من (المعدوم النحوي)، و(الموجود النحوي)، ذكرت بعد ذلك أهم النتائج التي توصلت إليها، فثبت بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: المعدوم، الموجود، العدم، المضمر , المحذوف.

المقدمة

إنّ ثمة ظواهر لغوية ونحوية كثيرة ما زالت بها حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث والتنقيب، ولعل ظاهرة (المعدوم والموجود في النحو العربي) إحدى هذه الظواهر. فقد تردد ذكر المعدوم والموجود عند النحويين المتأخرين من مثل أبي البركات (ت 577هـ)، والسهيلي (ت581هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، والعكبري (ت 616هـ)، والزركشي (ت794هـ) وغيرهم، إذ وردت عبارات مبثوثة في كتبهم تشير إلى هذين المصطلحين، نحو قول أبي البركات: ((الاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم))، وقول العكبري: ((التقدير إعطاء المعدوم حكم الموجود))، وقول الزركشي: ((جواب الشرط أصله الفعل المستقبل، وقد يقع ماضيا...اكتفاء بالموجود عن المعدوم)). فعقدت العزم على متابعة هذين المصطلحين ودلالتيهما واستعمالاتهما في المظان اللغوية والنحوية. وقد تبين لي بعد إحصاء أولي أنهما قد وردا في مواضع محدودة في آثار النحويين المتأخرين، فحاولت جمع شتاتهما ليستويا في موضوع يدرس هذه الظاهرة ويعالجها ليكون عنوانا لبحثي، إذ استقر الأمر أن يوسم بـ(المعدوم والموجود في النحو العربي دراسة في تأصيل المصطلح).

وبعد أن جمعتُ المادة من مصادرها ومظانها، ووضعتُها في مواضعها اقتضت طبيعة البحث والمادة المجموعة أن أبدأ بتعريف (المعدوم والموجود) عند اللغويين، ثم ذكرت استعمال المفهومين عند الأصوليين، وتتبعت بعد ذلك ورودهما عند النحويين وختمت البحث بوضع تعريف لكل من (المعدوم النحوي)، و(الموجود النحوي)، ذكرت بعد ذلك أهم النتائج التي توصلت إليها، فثبت بالمصادر والمراجع.

المعدوم والموجود عند اللغويين:

بعد تتبع معنى (عدم) في كتب المعجمات واللغة، وتدبر ما جاء فيها تبين لي أنّ معنى (عدِمته وأعدَمه)، (عُدما) فقدته، فالفعل متعدٍ إلى واحد، واسم الفاعل المقيس منه (عادم) بمعنى (فاقد)، واسم المفعول (معدوم) بمعنى (مفقود)، والعَدَم والعُدْمُ الفقر، قال الجوهري (ت 398هـ): ((عدمت الشيء بالكسر: أعدمه عَدَما، بالتحريك على غير قياس، أي فَقَدته. والعَدَمُ أيضا: الفقرُ، وكذلك العُدْم، إذا ضممت أوله خففت))[1].

وأعدم الرجل بزيادة الهمزة في أوله بمعنى (افتقر)، يصير الفعل لازما بعد أن كان متعديا، والهمزة فيه للصيرورة، أي: صار ذا عَدَم[2]، أي: ذا فقر، واسم الفاعل منه معْدِم، وتقول أيضا: أعدمته، بمعنى (فقدته)[3]، فهو كـ(عدمته) يتعدى إلى واحد.

والذي يعنيني من ذلك كله اسم المفعول من الثلاثي (عدم)، فالذي يبدو أن (المعدوم) قد استعمل دالا على معنيين، **أولهما:** الفقير[4]، نقول: فلان عديم، ومعدوم، أي: فقير، **وثانيهما:** المفقود[5]، ومن استعماله بهذا المعنى قول أبي حيان التوحيدي(ت 400هـ): ((وإنك ترى زمانك فاسد المزاج... معدوم الفضل، قليل الناصر))[6]، والمراد: مفقود الفضل.

وقد يستعمل دالا على عدم الشيء لا على وجوده ثم فقدانه بعد ذلك، جاء في معجم الفروق اللغوية في باب الفرق بين الفقد والعدم: ((الفقد: عدم الشيء بعد وجوده، فهو أخص من العدم، لان العدم يقال فيه وفيما لا يوجد. فعلى هذا لا يقال: شريك الباري مفقود بل يقال: معدوم))[7].

وقد فسر ابن منظور (ت 711هـ) (المعدوم) في قول خديجة زوج الرسول: ((كَلَّا إِنَّكَ تَكْسِبُ المعدومَ))[8]: بالمعنى الثاني، يقول: ((أَرادت تَكسِبُ الناسَ الشيءَ المعدومَ الَّذِي لَا يَجِدونَه مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ))[1]. وقد فُسِّر المعدوم في المعجم الوسيط بضده وهو الموجود[2]؛ لأنّ الأشياء تعرف بأضدادها.

1 - الصحاح (عدم): 5/ 1982.
2 - ينظر: مقاييس اللغة (عدم): 4/ 248.
3 - ينظر: كتاب الأفعال: 2/ 335.
4 - ينظر: لسان العرب (عدم): 12/ 393.
5 - ينظر: معجم الفروق اللغوية: 1/ 408.
6 - البصائر والذخائر: 1/ 139.
7 - معجم الفروق اللغوية: 1/ 408- 409.
8 - الفائق في غريب الحديث: 2/ 400، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 3/ 191.

وهذا يعني أن (المعدوم) يكون تارة مطابقا لمعنى المفقود الذي يدل على وجود الشيء ثم ذهابه، ويدل تارة أخرى على ما هو ليس بشيء، وبهذا المعنى استعمله الأصوليون وتبعهم النحويون على ما سيجيء.

أما الموجود فهو خلاف المعدوم[3]، و((وجد الشيء عن عدم فهو موجود))[4]، وعُد من باب أفْعلته فهو مفعول[5]، كما يقال: أجنّه فهو مجنون، لذلك لا يقال: وجده الله تعالى فهو موجود، إنما يقال: أوجده فهو موجود، جاء في تاج العروس: ((وَلَا يُقَال: وَجَدَه الله تَعَالَى، كَمَا لَا يُقَال: حَمَّه الله، وإنما يُقَال: أَوْجَدَه الله تَعَالى وأَحَمَّه))[6].

والموجود في مفردات الراغب ثلاثة أضرب: الأول: موجود ليس له مبدأ وليس له منتهى، وهو الله تعالى، والثاني: موجود له مبدأ ومنتهى، ومثّلَ له بالناس في النشأة الأولى، والثالث: له مبدأ، ولكن ليس له منتهى، ومثّلَ له بالناس في النشأة الأخرى[7].

بذلك يتضح أنّ الموجود ضد المعدوم، لذلك يفسر أحدهما بالآخر، وهذا المعنى يتناسب مع ما اخترناه عنوانا لبحثنا.

المعدوم والموجود عند الأصوليين:

تأثر الدرس النحوي بعلوم إسلامية عدة، وكان تأثره بعلم أصول الفقه واضحا، لا سيما إذا عرفنا أن ظهور علم الأصول كان متقدما على نشأة النحو وأصوله، والدليل على ذلك ((أنّ المؤلفات النحوية التي اهتمت بالتفريع وقياس الفرع على الأصل، والأشباه والنظائر، وبيان العلل، هذه المؤلفات كلها كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعة...هؤلاء الأئمة الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده، وهذا يُظهر لنا بجلاء أن علم أصول الفقه سبق النحو وأصوله، ومن ثَم كان الأول هو المؤثر في الثاني وليس العكس))[8].

فهذا ابن جني (ت 392هـ) يشير إلى تأثره بمنهج أصول الفقه، وأنه بنى منهجه في كتابه الخصائص على منهجهم، إذ يقول: ((وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه))[9].

وكذلك نجد أبا البركات يقر بتأثره بمناهج الفقهاء في تأليفه لكتابه الإنصاف، فهو يقول في مقدمة كتابه: ((إن جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقّهين، المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النِّظامية – عَمَرَ الله مبانيها، ورحم الله بانيها– سألوني أن ألخص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة))[10].

وكما تأثر النحو بمنهج الفقهاء في التأليف، تأثر كذلك بالمصطلحات الفقهية، فقد أخذ النحويون منه مصطلحات لا حصر لها، منها: القياس، والعلة، والظاهر، والشرط، واللغو، والاجماع، والاستنباط، وقياس الطرد، وقياس الشيء، وقياس العلة، وغيرها[11] كثير، ويمكن أن نلحظ ذلك فيما ذكره أبو البركات في كتابه نزهة الألباء من أن ((علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما، علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس، وتركيبه، وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول))[12].

---

1 - لسان العرب (عدم): 12/ 393.
2 - ينظر: المعجم الوسيط (عدم): 2/ 588.
3 - ينظر: تاج العروس (وجد): 9/ 259.
4 - الصحاح (وجد): 2/ 548.
5 - ينظر تفصيل القول في هذا الباب: الخصائص: 2/ 219.
6 - تاج العروس (وجد): 9/ 259.
7 - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن (وجد): 855.
8 - ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 157.
9 - الخصائص: 1/ 2.
10 - الإنصاف: 1/ 7، وهذا يفسر لنا الظهور الأول للمعدوم والموجود عند أبي البركات.
11 - ينظر: مصطلحات علم أصول النحو: 122، وينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 159- 162.
12 - نزهة الألباء: 76.

ولست هنا بمعرض تفصيل القول بمدى تأثر النحو بالفقه وأصوله، إنما أردت بيان مجمل ذلك التأثر ليكون مدخلا ألج به إلى بيان استعمال الأصوليين لكل من (المعدوم)، و(الموجود)، ليتضح تأثر النحويين بهم، وفيما يأتي بيان ذلك.

بعد تتبع كتب الأصوليين وجدت أنهم قد استعملوا (المعدوم) و(الموجود) في بابين من أبوابهم الأصولية، **الأول:** تكليف المعدوم، **والثاني:** التقديرات الشرعية، وفيما يأتي بيان ذلك.

الأول: تكليف المعدوم:

يبحث هذا الباب في توجيه الأمر إلى المعدوم، والمعدوم عند أغلب الأصوليين ليس بشيء[1]، وقد أخذ هذا البحث في هذا الباب حيزا كبيرا في كتب أصول الفقه، حتى لا يكاد كتاب–بحسب اطلاعي– يخلو من البحث فيه.

ذهب أكثر الأصوليين إلى جواز توجيه الأمر إلى المعدوم، واحتجوا على جواز ذلك بأن الأمر موجه له بعد وجوده، أما وهو معدوم فهو محال، يقول الجصاص(ت 370هـ): ((فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ (أَمْرُ الْمَعْدُومِ) قِيلَ لَهُ: لَيْسَ هَذَا بِأَمْرٍ لِلْمَعْدُومِ بِأَنْ يَفْعَلَهُ وَهُوَ مَعْدُومٌ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إنَّ الْأَمْرَ قَد يَصِحُّ وُجُودُهُ وَالْمَأْمُورُ غَيْرُ مَوْجُودٍ، لِأَنَّ الْأَمْرَ هُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ: (افْعَلْ)، وَقَدْ حَصَلَ أَمْرٌ لِمَنْ وُجِدَ بَعْدَ زَمَانِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إذْ لَمْ يُوجَدْ بَعْدَهُ أَمْرٌ يَكُونُونَ مُخَاطَبِينَ بِهِ، وَلَوْ لَزِمَنَا أَنْ لَا نُجِيزَ لِلْمُعْدَمِ لِتَعَذُّرِ الْفِعْلِ وَاسْتِحَالَتِهِ مِنْهُ فِي حَالِ الْأَمْرِ (لَلَزِمَ أَنْ) لَا يَصِحَّ خِطَابُ الْمَرِيضِ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى شَرْطِ الْبُرْءِ وَالْإِمْكَانِ وَهَذَا لَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ))[2].

واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[3]، وفي قوله تعالى أمر بالتكوين قبل وجوده[4].

ثم اختلف هؤلاء على قولين، قال الأولون هو جائز إن كان أمر المعدوم أمر إنذار وإعلام، وليس أمر إيجاب، وقال الآخرون، ونُسب للمحققين من الأصوليين إلى أنه أمر إيجاب ولكن على شرط الوجود[5].

جاء في التلخيص في أصول الفقه: ((اعْلَم – وفقك الله – أَن أَرْبَاب الْأُصُول اخْتلفُوا فَمَا صَار إِلَيْهِ أهل الْحق وَمن تَابعهمْ من الْفُقَهَاء أَن أَمر الْمَعْدُوم على شَرط الْوُجُود واستجماع شَرَائِط التَّكْلِيف جَائِز غير مُسْتَحِيل.

ثمَّ الَّذِي سلكوا هَذِه الطَّرِيقَة افْتَرَقُوا فَذهب بعض الْفُقَهَاء إِلَى أَن الْأَمر قبل وجود الْمَأْمُور أَمر إنذار وإعلام وَلَيْسَ بِأَمْر إِيجَاب على التَّحْقِيق، وَذهب الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنه أَمر إِيجَاب على شَرَائِط الْوُجُود، وَإِبْطَال قَول من قَالَ إِنَّه إِعْلَام، وَقَالُوا: مَا تحاشيتموه من الْإِيجَاب يلزمكم مثله فِي الْإِعْلَام فَإِنَّهُ كَمَا يستبعد إِلْزَام الْمَعْدُوم شَيْئا فَكَذَلِك يستبعد إِعْلَامه))[6].

وذهب جماعة منهم الجويني (ت 478هـ) إلى عدم جواز أمر المعدوم لـ((أنّ الأمر يتعلق بمأمور، والمعدوم ليس بشيء يصح تعلق الأمر به)[7]، وقولهم: إن أمر المعدوم إنما جاز على تقدير وجوده فما ذلك إلا تلبيس؛ لأنّه إذا وجد لم يكن معدوما، ولا شك في أن الوجود شرط في كون المأمور مأمورا[8].

1- وذهب بعضهم إلى أنه شيء، وهو بحث أصولي فلسفي لم أجد حاجة إلى الخوض فيه، فاكتفيت بالإشارة إليه. ينظر: العدة في أصول الفقه: 2/ 390، المستصفى: 20، المحصول: 2/ 231، والضروري في أصول الفقه: 1/ 125، والإحكام في أصول الأحكام: 1/ 153، وتجدر الإشارة ها هنا إلى أنّ العكبري قد ذكر طرفا مما نحن فيه عند تعرضه إلى النكرات، ووجدت من المفيد أن أذكر ما ذكره لأنه يبين بوضوح تأثر العكبري بالأصوليين، يقول: ((وَبَعض النكرات أنكر من بعض فكلّ اسْم تنَاول مسمّيات تناولاً وَاحِدًا كَانَ أنكر من اسْم تنَاول دون تِلْكَ المسمّيات، فعلى هَذَا أنكر الْأَشْيَاء مَعْدُوم ومنكور، وأمَّا شيءٌ فَكَذَلِك عِنْد قوم؛ لأنَّ الْمَعْدُوم عِنْدهم يسمَّى شَيْئا وَإِذا اقْتصر على التَّسْمِيَة فَقَط فالخطب فِيهِ يسير، فأمَّا من جعل الْمَعْدُوم ذاتا وموصوفا وعَرَضاً فقولُه يؤدِّي إِلَى قِدَم الْعَالم، وَهُوَ مَعَ ذَلِك متناقض وَلَيْسَ هَذَا موضعَ بَيَانه، وأمَّا موجودٌ فأخصُّ من مَعْدُوم لخُرُوج الْمَعْدُوم مِنْهُ، والمحدثُ أخصُّ من الْمَوْجُود لخُرُوج الْقَدِيم سبحانَه مِنْهُ، وعَلى هَذَا المراتبُ إِلَى أَن يصلَ إِلَى الْمشَار إِلَيْهِ والعَلَم المختصّ فإنَّه أعرفُ المعارف فإنَّه لَا يتَنَاوَل إِلَّا وَاحِدًا)). اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 472.

2 - الفصول في الأصول: 2/ 152- 153.

3 - سورة النحل، الآية: 40.

4 - ينظر: العدة في أصول الفقه: 2/ 387.

5 - ينظر: التلخيص في أصول الفقه: 1/ 450- 451، والمنخول من تعليقات الأصول: 194، والمحصول: 255.

6 - التلخيص في أصول الفقه: 1/450.

7 - العدة في أصول الفقه: 2/ 290، وينظر: التلخيص في أصول الفقه: 1/ 451، والمحصول: 2/ 255.

8 - ينظر: البرهان في أصول الفقه: 1/ 92.

واستدلوا كذلك على عدم جواز ذلك بحجة مفادها أن المعدوم منتفٍ، وهذا يعني توجيه الأمر إلى المنتفي، وهو في نهاية المطاف يؤول إلى أنّ المأمور منتف، ولا يجوز أمر المنتفي[1].

وفي المسألة سجال طويل واستدلالات كثيرة، وليس يعنيني ترجيح رأي فقهي على آخر، إنما يعنيني إبراز (المعدوم) و(الموجود)، في أقوال الأصوليين وقد فعلت.

الثاني: التقديرات الشرعية:

بسبب وجود قاعدة (تكليف المعدوم) ظهر باب في الفقه اسمه (التقديرات الشرعية). يقوم هذا الباب على قاعدة تفترض وجود الشيء المعدوم، أو عدم الشيء الموجود، وهو افتراض دفعت إليه الضرورة في بعض المعاملات الفقهية، وتعتمد على المصلحة التي تفوت بغير ذلك الافتراض؛ لذلك يُعطى المعدوم حكم الموجود، أو الموجود حكم المعدوم.

ومن أبرز الفقهاء والأصوليين الذين قرروا هذه القاعدة الإمام القرافي (ت 684هـ)، يقول في التقديرات: ((وَهِيَ إعْطَاءُ الْمَوْجُودِ حُكْمَ الْمَعْدُومِ، أَوْ الْمَعْدُومِ حُكْمَ الْمَوْجُودِ[2]))[3].

فالتقدير عند الأصوليين ضربان، أحدهما: إعطاء الموجود حكم المعدوم، والآخر: إعطاء المعدوم حكم الموجود. وقد ساق الفقهاء أمثلة على كل ضرب من هذين الضربين، وفيما يأتي بيان لذلك.

فمن أمثلة إعطاء المعدوم حكم الموجود الحكم بالإيمان والكفر على الأطفال والمجانين[4]، فإنهم لم يتصفوا بشيء من ذلك حقيقة، وإنما قُدر وجوده وأجري على ذلك الموجود المقدر أحكام الإيمان والكفر. ومنه أنهم يقدرون أن المقتول خطأ يملك ديته قبل موته حتى يصح فيه الإرث[5].

ومن أمثلة إعطاء الموجود حكم المعدوم أنهم يقدرون النجاسة بحكم المعدومة في بعض الصور[6]، كدم البراغيث فإنهم يحكمون على أنه بحكم المعدوم، وبذلك تنعدم نجاسته.

وبذلك يتضح أنّ (المعدوم) و(الموجود) مفهومان فقهيان شاع استعمالهما عند الفقهاء قديما، وما زال المعنيون بأصول الفقه يتداولون هذين المفهومين نظرا لحاجة الفقه إليهما في بعض أبوابه.

وقد تسلل هذان المفهومان من علم أصول الفقه إلى علم النحو، حالهما في ذلك حال أكثر المصطلحات النحوية الأخرى، ويتضح ذلك أكثر إذا عرفنا أن أول من استعمل (المعدوم)، و(الموجود) من النحويين هو أبو البركات الأنباري الذي لم يخف تأثره بعلم الأصول منهجا ومصطلحات كما بينا. وكذلك الحال عند العكبري الذي استعمل عبارة: (إعطاء المعدوم حكم الموجود)، في حديثه عن الإعراب التقديري، وهي أكثر العبارات شيوعا في باب التقديرات الشرعية عند الأصوليين، من هنا يتبين أن (المعدوم)، و(الموجود) مصطلحان أصوليان انتقلا إلى علم النحو بسبب تأثر النحويين بهذا العلم، فمن اتفق من النحويين مع من قال من الأصوليين بأنّ المعدوم شيء جعله عاملا، ومن اتفق مع من قال أنه ليس بشيء أنكر نسبة العمل إليه.

المعدوم والمضمر والمحذوف عند النحويين:

قبل الشروع في بيان حقيقة مفهوم (المعدوم) عند النحويين لا بدّ من وقفة موجزة أبين بها مصطلحي الحذف والإضمار؛ لوجود علاقة تربط هذه المصطلحات ببعضها، فهي تتفق في أمور، وتختلف في أخرى.

1 - ينظر: التلخيص في أصول الفقه: 1/ 454.
2 - وردت هذه العبارة نفسها عند العكبري في حديثه عن الإعراب التقديري، يقول: ((والتقدير إعطاء المعدوم حكم الموجود))، مسائل خلافية في النحو: 1/ 113، وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 171، وهذا يبين بجلاء لا لبس فيه تأثره بعلم أصول الفقه.
3 - الفروق : 1/ 161، وينظر: الفوائد في اختصار المقاصد: 135، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام: 1/ 112.
4 - ينظر: الفوائد في اختصار المقاصد: 135.
5 - ينظر: الفروق: 1/ 161.
6 - ينظر: الفروق: 1/ 161.

لم يفرق العلماء قديما بين مصطلحي الحذف والإضمار، فهم يستعملون الحذف تارة، ويستعملون الإضمار تارة أخرى إشارة إلى وجود عنصر لغوي غير متلفظ به، فقد ثبت عن سيبويه (ت180هـ) أنه وصف المحذوف بالمضمر، يقول: هذا ((بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمَرا ويكون المبني عليه مظهَرا، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله))[1].

وظلت المسألة على حالها، حيث عبر النحويون بالحذف حينا والإضمار حينا آخر، وكأنهم أحسوا بحدسهم اللغوي الفارق الدقيق بين الحذف والإضمار، إلا أنهم لم يثبتوا ذلك في التطبيق، ومثال ذلك ما نجده عند ابن جني في حديثه عن حذف الفعل، فهو يستعمل المصطلحين في المسألة نفسها، يقول: ((حذف الفعل على ضربين، أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه. فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة, وذلك نحو: زيدًا ضربته؛ لأنك أردت: ضربت زيدًا, فلمَّا أضمرت (ضربت) فسَّرته بقولك: ضربته))[2].

ولم يقتصر تداخل المصطلحين عند متقدمي النحويين فحسب، فهذا ابن هشام (ت 761هـ) من المتأخرين يسير في المسار نفسه، إذ نجده وهو يشرح شروط الحذف، يقول في حديثه عن بعضها: ((وجود دَلِيل حَالي كَقَوْلِك لمن رفع سَوْطًا: زيدا، بإضمار اضْرِب، أَو مقالي كَقَوْلِك لمن قَالَ: من أضْرب؟ زيدا، وَمِنْه: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[3].

وهذا التداخل في الاستعمال دفع بعض النحويين المحدثين إلى القول بأنَّ ((المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعى في استعمالها باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفا))[4].

وقد حاول السهيلي من المتأخرين أن يضع حدودا تفصل المصطلحين عن بعضهما، فهو يرى أن ((الإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما وهو واضح لا خفاء له، ولا غبار عليه))[5]. فالمضمر عنده المخفي الذي لم يتلفظ به ألبتة، أما المحذوف فهو المتلفظ به تم الاستغناء عنه وحذفه لأغراض بلاغية[6].

وإذا ذَكر النحويون المضمر قابلوه بالمظهر، أما إذا ذكروا المحذوف فإنهم يقابلونه بالمذكور، هذا الغالب في كلامهم، وهو يؤيد قول السهيلي، وربما قابلوا المحذوف بالموجود، يقول السيوطي: ((إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصرْ إلى مجاز الحذف))[7].

ومهما يكن من أمر فإن كُلا من المضمر والمحذوف عنصر لغوي غير متلفظ به يحتاج إلى تقدير، فالتقدير مرتبط ارتباط وجودي بالإضمار والحذف، فلا يمكن أن نقول بالتقدير ما لم يكن في الجملة حذف أو إضمار.

المعدوم والموجود عند النحويين:

يختلف المعدوم عند النحويين عن المضمر والمحذوف[8]، ولم يكن له حظ في الاستعمال كالذي كان لهما، وإذا ذُكر المعدوم فالذي يقابله عندهم هو الموجود، ولا يوجد مكان معه للتقدير غالبا[9]، كل ذلك سنوضحه ونكشف الستار عنه بتتبع مصطلح المعدوم وما يقابله وهو الموجود عند النحويين.

1 - الكتاب: 2/ 130.
2 - الخصائص: 2/ 381، فالفعل في المثال المذكور غير متلفظ به، فهو محذوف أو مضمر.
3 - مغني اللبيب: 786- 787. والآية الأولى: 69، من سورة هود، والثانية: 30، من سورة النحل.
4 - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 20، ولعل ما ذكره هو الذي دفع ابن جني إلى ذكر الحذف في حديثه عن الفعل مستقلا، فلما ذكر الفاعل معه استعمل الإضمار.
5 - نتائج الفكر: 165.
6 - ينظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: 390.
7 - الأشباه والنظائر: 2/ 256..
8 - وربما نُعت المحذوف بأنه معدوم، وهو ما قاله السهيلي عند حديثه عن العلامات الإعرابية، ينظر نتائج الفكر: 87.
9 - إنما قلنا: غالبا، لأن الحركة المقدرة على (الألف والواو والياء) عُدت معدومة، ولكنها قُدرت إعطاء للمعدوم حكم الموجود، ينظر: مسائل خلافية في النحو: 113، والتبيين عن مذاهب النحويين: 171.

مواطن المعدوم والموجود عند النحويين:

1- في العامل في المبتدأ:

إن أول من استعمل المصطلحين من النحويين هو أبو البركات الأنباري في إنصافه، وذلك في حديثه عن رافع المبتدأ، وفي ردٍّ نسبه إلى الكوفيين على مذهب عزاه إلى البصريين، وإليك إيجاز القول بالمسألة:

ذهب بعض النحويين إلى أن العامل في المبتدأ تجرده من العوامل اللفظية[1]، وهو الابتداء، وعزاه أبو البركات لعموم البصريين[2]، ونسبه العكبري[3] إلى المبرد[4](ت 285هـ)، وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يُرفع بالخبر، والخبر يرفع بالمبتدأ، فهما يترافعان[5].

ولم يرتض الكوفيون ما ذهب إليه البصريون بحجة أنّ التعري عدم، والمعدوم لا يكون عاملا، جاء في الإنصاف: ((ولا يجوز أن يقال أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأنا نقول: الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئًا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء؛ فإن كان شيئًا فلا يخلو من أن يكون اسمًا أو فعلًا أو أداة من حروف المعاني؛ فإن كان اسمًا فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلًا فينبغي أن يقال زيد قائمًا كما يقال "حضر زيد قائمًا" وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف.

قالوا: ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التَّعَرِّي من العوامل اللفظية، لأنا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملًا. والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنَّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك مُوجبًا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجبًا للرفع))[6].

فالتعري من العوامل اللفظية يعني عدم العامل، والمعدوم لا يمكن أن يكون عاملا بحال من الأحوال؛ لأنّ العمل يقتضي شيئا موجودا يؤثر في معموله، فعلينا أن نبحث عن عامل موجود. لذلك قالوا بأنّ المبتدأ والخبر يترافعان، أي: كل واحد منهما يؤثر في الثاني، ويعمل فيه، وكلاهما موجود.

وبحجة الكوفيين نفسها ردّ العكبري مذهب البصريين، إذ يرى أنّ التعرية لا تصلح أن تكون عاملا؛ ((لأنّ ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملا))[7]، واقتفى ابن يعيش[8] (ت 643هـ) أثره رافضا أن يكون التعري عاملا، لأنّ العوامل عنده توجب عملا، والعدم لا يوجب عملا.

وردّ البصريون على كلمات الكوفيين بأن قالوا: إنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا كالقطع للسيف، والبرد للماء، إنما هي أمارات، وربما تكون الأمارة بعدم الشيء[9].

وقال ابن يعيش: ((هذا فاسد؛ لأنّه ليس الغرضُ من قولهم: إنّ التعرّي عاملٌ أنه مُعرّفٌ للعامل. إذ لو زُعم أنّه مُعرّفٌ، لكان اعترافًا بأنّ العامل غيرُ التعرّي))[10].

---

1 - ينظر: اللباب: 1/ 126.
2 - ينظر: الإنصاف (المسألة: 5): 1/ 44.
3 - ينظر: اللباب: 1/ 126.
4 - يقول المبرد: ((فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ))، المقتضب: 2/ 49، ومن القائلين بقول المبرد الزمخشري، ينظر: المفصل: 1/ 84.
5 - ينظر: الإنصاف (المسألة: 5): 1/ 44، واللباب: 1/ 126.
6 - الإنصاف (المسألة: 5): 1/ 45.
7 - اللباب: 1/ 126.
8 - ينظر: شرح ابن يعيش: 1/ 223، والأشباه والنظائر: 2/ 241.
9 - ينظر: الإنصاف (المسألة: 4) : 1/ 46، وشرح ابن يعيش: 1/ 223.
10 - شرح ابن يعيش: 1/ 123، وينظر: الأشباه والنظائر: 2/ 241.

بهذه السجالات المنطقية، والعلل المرهقة تعامل النحويون مع اللغة التي نطقت سليقة، فالعربي لا يعرف ذلك لا من قريب ولا من بعيد، إنما هي محض تخيلات عدمية نسجها النحويون ليحكموا قواعدهم، وإن آل بهم الأمر إلى إدخال علوم أخرى ليست من اللغة في شيء.

2-في الظرف الواقع خبرا:

كرر أبو البركات ذكر مصطلحي المعدوم والموجود في حديثه عن ناصب الظرف الواقع خبرا، معلقا على قول نسب إلى ثعلب الكوفي (ت 291هـ) يرى أن الظرف الواقع خبرا ينتصب بفعل محذوف، ولكن لا تقدير لهذا الفعل، يقول: ((وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب: إنه انتصب بفعل محذوف غير مقدر، إلى آخر ما قرر" ففاسد أيضًا؛ وذلك لأنه يؤدِّي إلى أن يكون منصوبًا بفعل معدوم من كل وجه لفظًا وتقديرًا، والفعل لا يخلو، إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملًا، وكما يستحيل في الحسِّيَّات الفعل باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدومة، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة؛ فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية. والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية، فكان فاسدًا. والله أعلم))[1].

ويتضح من كلام أبي البركات أنه يتعامل مع العلل النحوية تعامله مع العلل الحسية، فهو يُشبهها بها، لذلك نشأ عنده المُحال النحوي ليكون نظيرا للمُحال الحسي. ولما كان عامل النصب في الظرف الواقع خبرا عند ثعلب فعلا غير ظاهر ولا مقدر فهو إذا المعدوم، ولا يصح العمل للمعدوم قياسا بالحسيات، وبذلك عدّ رأيه فاسدا.

والعوامل عند البصريين على وفق ما نقله أبو البركات أمارات ودلالات؛ فإنّها عندهم ليست مؤثرة تأثيرا حسيا، فالأمارة قد تكون بعدم الشيء، فكذلك في الصناعة النحوية قد تكون بعدمه، يقول: ((فإن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، إنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك هاهنا))[2].

لذلك جعلوا رافع المبتدأ التعرية من العوامل اللفظية، ولم يأبهوا بما قاله الكوفيون من أنّ ذلك يوجب نسبة العمل إلى المعدوم، بل دفعوا قول الكوفيين بما ذكرت.

3-في علامات الإعراب:

ذكر السهيلي في أثناء حديثه عن علامات الإعراب أنّ كلا من الجزم والحذف معدوم، لأنهما ليسا بشيء، وما داما كذلك فلا يمكن أن يكونا إلا معدومين؛ لأنّ الموجود شيء. على حين وصف الحركات بأنها أبعاض الحروف، وأنها أشياء، لذلك فهي موجودة وليست معدومة، يقول: ((وذكر الحروف والحركات والحذف والسكون، وكلها أشياء في الحقيقة إلا الجزم والحذف، فإنهما عبارتان عن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، وهو معلوم.

وأما الحركات فأعراض، لأنها لحروف المد أبعاض، والحروف أصوات. وهي عند جميع المحققين من المتكلمين أعراض إلا (إبراهيم النَّظَّام)[3] ، وقد تقدم ذكر مذهبه فيما مضى.

والعرض شيء لأنه موجود، وكل موجود شيء، وكل شيء موجود، بخلاف المعدوم))[4].

---

1 - الإنصاف (المسألة: 49): 1/ 247.

2 - الإنصاف (المسألة: 4): 1/ 46.

3 - هو إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام، واحد من أهل النظر والكلام على طريقة المعتزلة، وكان الجاحظ كثير الحكايات عنه، كانت وفاته في (231ه). ينظر: كشف الظنون: 1024.

4 - نتائج الفكر: 87.

يتضح مما ذكره السهيلي تأثره بالأصوليين وأهل الكلام، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن المعدوم والموجود مفهومان أصوليان انتقلا منه إلى علم النحو.

4-في الحركات المقدرة على حروف العلة:

كان في حديث العكبري عن الإعراب التقديري حظ للمعدوم والموجود، فهو يرى أن الإعراب التقديري (إعطاء المعدوم حكم الموجود)، ذلك أن الحركات معدومة في ما قدرت فيه، كـ(موسى، وعصا)، إلا أنها أُعطيت حركات مقدرة افتُرض وجودها، فصارت بحكم الموجودة، يقول: ((وَلَو قَالَ: كسر مُوسَى الْعَصَا فهم الْفَاعِل من الْمَفْعُول من الْمَعْنى، إِذْ قد ثَبت ان المُرَاد بمُوسَى: الكاسر، وبالعصا: المكسور، وَهَذَا أَيْضا خَارج عَن أَدِلَّة الْأَلْفَاظ، إِلَّا أَنه مَعَ خُرُوجه عَن دَلِيل اللَّفْظ يقدر الْإِعْرَاب عَلَيْهِ تَقْديرا، وَالتَّقْدِير إِعْطَاء الْمَعْدُوم حكم الْمَوْجُود، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِك لقِيَام الدَّلِيل على أَن هَذِه الاسماء غير مَبْنِيَّة فَيلْزم ان تكون معربة))[1].

فالأسماء إما أن تكون مبنية فحركتها حركة بناء، وإما أن تكون معربة، وبذلك تكون حركتها حركة إعراب، إن لم تكن موجودة فلا بُدّ من تقديرها، ويكون التقدير على الحروف التي لا تظهر فيها الحركات كما هو معلوم، وهذا التقدير لم يكن بعد حذف أو إضمار، فالحركة معدومة من كل وجه، وإنَّما قيل به؛ لاطِّراد قاعدة العمل، أمَّا واقعًا فهو زعمٌ غير منظور.

5-في جواب الشرط إذا وقع ماضيا:

وقد ورد عند الزركشي في البرهان استعمال المصطلحين في حديثه عن جواب الشرط إذا وقع ماضيا، وقد ذكر أن الأصل فيه أن يكون مستقبلا، فإذا جاء ماضيا فذلك (اكتفاء بالموجود عن المعدوم)، أما الموجود فهو الفعل الماضي، وأما المعدوم فهو الفعل المستقبل، يقول: ((جَوَابُ الشَّرْطِ أَصْلُهُ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ وَقَدْ يَقَعُ مَاضِيًا لَا عَلَى أَنَّهُ جَوَابٌ فِي الْحَقِيقَةِ نَحْوُ: إِنْ أَكْرَمْتُكَ فَقَدْ أَكْرَمْتَنِي اكْتِفَاءً بِالْمَوْجُودِ عَنِ الْمَعْدُومِ))[2].

والأمر لا يقتصر على الجواب؛ فالأصل في فعل الشرط وجوابه عند النحويين أن يكونا مضارعين[3]، فإذا وردا ماضيين فهما بحكم المضارع معنى وإعرابا، فمعناهما المستقبل، ومحلهما الجزم، من هنا تصور الزركشي أن الأصل معدوم، وهو المضارع، والماضي موجود أُكتُفيَ به.

6-في باب العطف على التوهم:

كرر الزركشي ذكر مصطلحي (المعدوم) و(الموجود) في باب العطف على التوهم، واستعمل كذلك لفظ (المفقود) مرادفا (للمعدوم)، ذلك أننا في قولنا: ليس زيد قائما ولا ذاهب، توهمنا وجود الباء في خبر (ليس) فعطفنا عليها مجرورا، ولكنَّ الجارَّ (معدوم)، أو (مفقود)، ونحن بذلك قد (نزلنا المعدوم منزلة الموجود)، وهذا نصه: ((وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ عَمَلٍ لَمْ يُوجَدْ هُوَ وَلَا طَالِبُهُ هُوَ الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ نَحْوُ لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا ذَاهِبٍ بِجَرِّ ذَاهِبٍ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى خَبَرِ لَيْسَ الْمَنْصُوبِ بِاعْتِبَارِ جره بالباء ولو دَخَلَتْ عَلَيْهِ فَالْجَرُّ عَلَى مَفْقُودٍ وَعَامِلِهِ وَهُوَ الْبَاءُ مَفْقُودٌ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ مُتَوَهَّمُ الْوُجُودِ لِكَثْرَةِ دُخُولِهِ فِي خَبَرِ لَيْسَ فَلَمَّا تُوُهِّمَ وجوده صح اعتبار مثله، وهذا قليل من كَلَامِهِمْ وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَجِئْ إِلَّا فِي الشِّعْرِ وَلَكِنْ جَوَّزَهُ الْخَلِيلُ وَسِيبَوَيْهِ فِي الْقُرْآنِ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ أَيْ مَحَلِّ "أَصَّدَّقَ" وَالتَّحْقِيقُ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ: هُوَ عَلَى تَوَهُّمِ أَنَّ الْفَاءَ لَمْ يُنْطَقْ بِهَا. وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ شَنَّعَ الْقَوْلَ بِهَذَا فِي الْقُرْآنِ عَلَى النَّحْوِيِّينَ وَقَالَ كَيْفَ يَجُوزُ التَّوَهُّمُ فِي الْقُرْآنِ وَهَذَا جَهْلٌ مِنْهُ بِمُرَادِهِمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّوَهُّمِ الْغَلَطَ بَلْ تَنْزِيلَ الْمَوْجُودِ مِنْهُ مَنْزِلَةَ الْمَعْدُومِ كَالْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَأَصَّدَّقَ) لِيُبْنَى عَلَى ذَلِكَ مَا يُقْصَدُ مِنَ الْإِعْرَابِ))[4].

وهذا الذي ذكره الزركشي أعاد ذكره ابن هشام في المغني، واستشهد له بقول الشاعر من الطويل[5]:

---

1 - مسائل خلافية في النحو: 113، وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 171.
2 - البرهان: 2/ 359.
3 - ينظر: رصف المباني: 186- 187.
4- البرهان: 4/ 111- 112. والآية: 10، من سورة (المنافقون).
5 - اضطرب سيبويه في نسبته لهذا البيت إلى قائله، فإنه نسبه أولا إلى صرمة الأنصاري في: 1/ 306، من الكتاب، ولزهير ابن أبي سلمى في: 3/ 29، 53، 100، 4/ 160، وكذلك صنع السيرافي في شرحه للكتاب فإنه قد نسبه لصرمة الأنصاري في: 2/ 201، ولزهير في: 3/ 223، 243، 306، 5/ 30،

بدا لي أَنِّي لست مدرك مَا مضى وَلَا سَابقٍ شَيْئا إِذا كَانَ جائيا.

فعطف (سابق) على (مدرك)، على توهم وجود الباء في (مدرك) حملا على أن الغالب في خبر (ليس) اقترانه بالباء، فأُنزل المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود[1].

واقتفى بدر الدين محمود العيني (ت855هـ) أثر الزركشي وابن هشام إذ جعل جر (سابق) على تقدير ثبوت حرف الجر الباء، فإنها وإن كانت معدومة فهي في حكم الثابت الموجود، يقول: ((في قوله: ولا سابقٍ؛ حيث عطف على خبر ليس بغرض دخول الباء الزائدة فيه؛ فكأنه قدَّر المعدوم ثابتًا))[2].

7- في ناصب الاسم الواقع بعد (ما) الحجازية:

الخلاف في عامل الخبر المنصوب بعد (ما) الحجازية مشهور بين البصريين والكوفيين، فهو منصوب بـ(ليس) عند البصريين، أما عند الكوفيين فالناصب له حذف حرف الجر الباء، فأصل قولنا: ما زيد قائما، ما زيد بقائم، ثم حذف حرف الجر الباء فانتصب الاسم، والكوفيون في قولهم هذا ينسبون العمل للمعدوم مع وجود عامل ظاهر منطوق به، وقد صرح بهذا المعنى كل من أبي البركات الأنباري، والعكبري، وإليك نصيهما، يقول أبو البركات في المسألة المذكورة: ((وأما دعواهم أن الأصل (ما زيد بقائم) فلا نسلم، وإنما الأصل عدمها، وإنما أُدخلت لوجهين؛ أحدهما: أنها أُدخلت توكيدا للنفي، والثاني: ليكون في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إنَّ) لأن (ما) تنفي ما تثبته (إنَّ)، فجعلت الباء في خبرها نحو "ما زيد بقائم" لتكون بإزاء اللام في نحو "إنَّ زيدًا لقائم"))[3]، ويقول العكبري: ((إن الحذفَ عَدمٌ، والعَدمُ غيرُ صالحٍ للعملِ، ويدلُّ على ذلِكَ أنا وَجَدْنا حَرْفَ الجَرِّ يُحْذَفُ في كثيرٍ من المَواضعِ، ولا ينتصبُ ما يُحذَفُ عنه كقولك: بِحَسْبِكَ قول السّوءِ. فلو حَذَفْت لقُلْتَ: حَسْبُكَ بالرَّفعِ، وكذلك مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ، وما جاءني من أَحَدٍ، وله نَظائرُ كثيرةٌ))[4].

فقد أشارا إلى الرأي الكوفي الذي يُعمل المعدوم في خبر (ما) الحجازية وهو حرف الجر الباء المحذوف، مع وجود عامل منطوق به يصلح لأداء العمل نفسه، ثم بين أبو البركات أن لوجود الباء زيادة معنى وهو التوكيد، فإذا حُذفت زال التوكيد بزوالها، فكيف ينسب العمل للباء؟ وفي ذلك صرف للمعنى المراد من عدم إدخالها على خبر (ما).

8- في رافع الفعل المضارع:

ورد مصطلحا (العدم)، (والوجود) مرادفين لمصطلحي (المعدوم)، (والموجود) عند ابن أبي الربيع (ت 688هـ) في كتابه البسيط، وذلك في حديثه عن رافع الفعل المضارع، وفيما يأتي بيان ذلك:

ذهب أكثر الكوفيين إلى أنّ الرفع في الفعل المضارع أوجبه التعري[5]، فإنه إنما رفع لتعريته من عوامل النصب والجزم، وقال البصريون إنه ارتفع لقيامه مقام الاسم، ووقوعه في موضعه[6].

قال ابن أبي الربيع في رده على مذهب الكوفيين: ((إنّ التعري عدمٌ، والعدم لا ينسب له شيء، وسواء كان مطلقا أو مقيَّدًا، ومن الناس من ذهب إلى أنّ العدم المقيد يوجب ويقع به الارتباط بخلاف العدم المطلق، والذي ذهب إليه المحققون من أهل النظر التسوية بين العدم المطلق والعدم المقيد، لأنّ العدم ضدّ الوجود، فما ليس موجودا يستحيل أن يُوجِدَ غيره))[7].

وهو لزهير ليس غير في: الأصول: 1/ 252، وشرح كتاب سيبويه (الرماني): 1/ 855، وشرح ابن يعيش: 1/ 446، وشرح الكافية الشافية: 1/ 427، ومغني اللبيب: 380، وهمع الهوامع: 3/ 230.

1 - مغني اللبيب: 889.

2 - المقاصد النحوية: 2/ 748.

3 - الإنصاف (المسألة: 19): 1/ 167.

4 - التبيين: 35، والآية من سورة النساء، 79.

5 - ينظر: معاني القرآن (الفراء): 1/ 53، والإنصاف (المسألة: 74): 2/ 550، وشرح ابن يعيش: 4/ 220، والبسيط: 1/ 229.

6 - ينظر: الكتاب: 3/ 9- 10، والمقتضب: 2/ 5، وشرح كتاب سيبويه: 1/ 29، والتعليقة على كتاب سيبويه: 2/ 129، والإنصاف (المسألة: 74): 2/ 551.

7 - البسيط: 1/ 229- 230.

فقوله (عدم) يريد أنه معدوم ليس له حظ على مستوى اللفظ، ولا على مستوى التقدير، وقوله: (العدم ضدّ الوجود)، أي: المعدوم ضدّ الموجود، أولست تراه قد فسر بعد ذلك الوجود بـ(الموجود) في قوله: (فما ليس موجودا يستحيل أن يُوجد غيره)؟ وهي إشارة إلى المعدوم؛ لأنّ المعدوم ليس بشيء فكيف يمكن أن يوجد شيئا.

وقد وصف أبو حيان (ت 745هـ) العامل المعنوي في الفعل المضارع بأنه عدمي، في إشارة إلى المعدوم أيضا[1].

فالرفع عند النحويين أمر وجودي، والتعري من الناصب والجازم أمر عدمي، ولا يصح عندهم أن يكون الأمر العدمي علة لأمر وجودي، وردّ ابن الناظم (ت 686هـ) على ذلك بقوله: ((لا نسلم أن التجريد من الناصب والجازم عدمي لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصًا عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي))[2].

وقد اختار هذا المذهب كثير من المحققين، منهم ابن خروف (ت 609هـ)، وابن مالك[3] (ت 672هـ)، وتبعه في ذلك ابنه في شرحه للألفية[4]، يقول ابن خروف: ((ورفعه لعدم الجازم والناصب لا لوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال والخبر كما زعم الفارسي؛ لأنّ ذلك لا يطرد له ولا يعُم))[5].

فإذا أنعمنا النظر في استعمال النحويين لمصطلح المعدوم وجدنا أنه عندهم عنصر لغوي غير متلفظ به وليس له وجود على مستوى التقدير، فهو مفترض افتراضا تخيُّليا، وهذا الافتراض العدمي القائم على التخيل قديم قدم علم النحو، ويمكن أن نجده جليا في ما ينقل من حوار جرى بين الفراء (ت 207هـ) والجرمي (225هـ)، فقد سأل الفراءُ الجرمي عن مفهوم (الابتداء)، فقال الجرمي: ((تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمي: هذا معنى لا يُظهَر، قال له الفراء: فمثِّله إذاً، فقال الجرمي: لا يُتمثَّل، فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيد ضربته، لم[6] رفعتم (زيدا)؟ فقال: ... رفعناه بالعائدة على (زيد)، قال الجرمي: ما معنى (العائد)؟ قال الفراء: معنى لا يظهر، قال الجرمي: أظهره، قال الفراء: لا يمكن إظهاره، قال الجرمي: فمثله، قال لا يتمثل: قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه))[7].

ففي هذه المسألة جدل محتدم يتمحور حول رافع المبتدأ، ذلك أنهم قالوا إن المبتدأ معمول، ولا بُد له من عامل، ثم اختلفوا في عامله على أقوال منها أنه إنما رُفع لتعريته من العوامل اللفظية، والتعرية عامل، ورده العكبري؛ لأنه يرى أن التعرية عدمٌ، وعدم العامل لا يكون عاملا، يقول: ((وَلَا يجوز أَن يكون تعرِّيه من العوامل اللفظيَّة عَاملا؛ لِأَن ذَلِك عدم الْعَامِل، وَعدم الْعَامِل لَا يكون عَاملا، فإنْ قيل: الْعَدَم يكون أَمارَة لَا علّة قيل: الأمارة يستدلُّ بهَا على أنَّ ثَمَّ عَاملا غَيرهَا، وَقد اتَّفقوا على أنَّه لَا عَامل يُستدَل عَلَيْهِ بِالْعدمِ))[8]. وذكرَ نحو ذلك في رافع الفعل المضارع عند من رأى أنه مرفوع بتعريته من العوامل[9].

وقد أرجع الدكتور إدريس مقبول[10] هذا الاختلاف في النظر النحوي إلى تأثر النحويين بالأصوليين وأهل الكلام، فرأيُ سيبويه والجرمي متأثرٌ بالرأي المعتزلي[11] الذي يذهب إلى أنّ المعدوم شيء، وما دام كذلك فلا يوجد مانع من أن يكون عاملا، أما الفراء والكوفيون فقد تأثروا بالأشاعرة[12] الذين يرَون أنّ المعدوم ليس بشيء، وبناءً على ذلك فلا يمكن أن يكون عاملا.

1 - نقله عنه السيوطي، ولم أجده في كتبه، ينظر: الأشباه والنظائر: 2/ 243، وهمع الهوامع: 1/ 591.
2 - شرح ابن الناظم: 1/ 474، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 3/ 1228، وشرح الأشموني: 3/ 178، وشرح التصريح: 2/ 356، وحاشية الصبان: 3/ 406.
3 - ينظر: عمدة الحافظ: 109، يقول: ((وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد)).
4 - ينظر: شرح ابن الناظم: 1/ 473.
5 - شرح جمل الزجاجي (ابن خروف): 1/ 273- 274.
6 - في المطبوع: لمَ رفعتم زيدا، والسياق يقتضي: بمَ رفعتم زيدا.
7 - الإنصاف (المسألة: 5): 1/ 49.
8 - اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 126، وينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 1/ 223، والأشباه والنظائر: 2/ 241.
9 - اللباب: 2/ 25- 26.
10 - ينظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: 134- 138.
11 - وممن قال بشيئية المعدوم من المعتزلة الفرقة الخياطية أتباع أبي الحسن بن أبي عمر الخياط، ينظر: التعريفات: 102.
12 - ينظر رأيُ الأشاعرة في التفسير الكبير: 2/ 318، 7/ 103.

وهذا التفكير النحوي الذي يجعل العناصر اللغوية كائنات يصدق عليها ما يصدق على كائنات العالم دفع بعض المحدثين إلى القول إنّ ((المفهوم النحوي عبارة عن آلة تتحقق عبرها شيئية اللغة وجسميتها، قوامها التقدير والتخييل والتصوير. وفي قلب هذا التحويل، تصير للمفاهيم النحوية سلطة إعادة بناء العالم اللغوي، بناء يؤول فيه المتعدد إلى الواحد، والمتغير إلى أصل أول، فالمفاهيم النحوية إذاً أحكام نظرية، لذا يجوز أن نصنفها بأنها بناءات عدمية بالنسبة للواقع اللغوي؛ إذ لا تكاد تمسك بها حتى تنفلت، لأنها لا تحيل في حقيقة الأمر على شيء واقعي، وإنما على حدود النحوي، ونظره))[1].

فثمة فرق بين الواقع اللغوي المنطوق، وبين الأحكام النظرية التي وضعها النحويون ليبنوا بها قواعد متزنة قائمة على العلة والسبب، من هنا فنحن نجد كثيرا من العوامل والعلل النحوية قائمة على حقيقة عدمية محضة، وإن لم تُنعت بأنها عدمية، يقول الدكتور زكريا أرسلان: ((إن ما يدل عندنا على حقيقتها العدمية أن الواقعة اللغوية الواحدة قد تتصارع في وصفها، والكشف عن ماهيتها مفاهيم نحوية متعددة. وما تكاثر الأوصاف المختلفة الحادثة في الأقوال النحوية للمعطى اللغوي الطبيعي الواحد، إلا نتيجة حتمية لهذا الصراع. فالأوصاف يدحض بعضها البعض الآخر[2]، فما قد يكون عند نحوي (جملة اسمية) يكون عند غيره (جملة فعلية) لأن العلاقة بين المعطى اللغوي والصوغ المفهومي علاقة تأويلية، وكلما تعددت التأويلات... تعددت بالمقابل المفاهيم. ومن هنا نعلم أن تعدد المصطلحات موضوع إزاء تعدد المفاهيم، لا إزاء تعدد المعطيات اللغوية))[3].

وقد آثرنا استعمال مصطلح المعدوم من دون غيره وذلك نظرا منا إلى الحقيقة اللغوية التي تفصح عن عدمية العنصر المتخيل إذا كان ثمة عنصر آخر يقوم مقامه، بغض النظر عن تسمية النحويين لذلك العنصر المتخيل، سواء (أمحذوفا) كان عندهم أم (مضمرا)، ولتوضيح ذلك سأسوق نصًّا للسيوطي (ت 911هـ) في باب العامل من كتابه الأشباه والنظائر الذي يتحدث فيه عن عمل أمثلة المبالغة، يصدرها بقوله: ((إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصر إلى مجاز الحذف))[4].

يقول السيوطي: ((ذهب الكوفيون إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل، لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته، وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها، والمنصوب بعدها محمول على فعل تفسره الصفة))[5].

فـ(الضيوف) من قولنا: ما زيد مطعام الضيوفَ، مفعول به منصوب بفعل محذوف، وأصل الكلام: ما زيد مطعام يُطعم الضيوف، ثم يقول: ((وهذا ضعيف لأن النص مقدم على القياس، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود))[6]، فكيف يكون المحذوف غير معدوم إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود؟

فهو عند النحويين محذوف، والواقع اللغوي يشهد على خلاف ذلك، فلا وجود للفعل (يُطعم) لا على مستوى النطق، ولا على مستوى التقدير ليكون في حكم الموجود، فهو إذاً معدوم من كل وجه افترضه النحويون لتتسق قواعدهم وتطرد قوانينهم، فكان المعدوم حقيقا بأن يكون المصطلح المناسب لبعض ما عُدّ محذوفا أو مضمرا في النظر النحوي مما يندرج تحت تعريف المعدوم الآتي ذكره.

وهذا الذي ذهبت إليه ليس بدعا في أقوال النحويين، فقد صرح به أو بما هو قريب منه ابن مضاء القرطبي وذلك في حديثه عن المضمرات التي لا يجوز إظهارها، يقول: ((وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في اللفظ، فما الذي ينصب إذا؟ وما الذي يضمر؟ ونسبة العمل إلى المعدوم على الإطلاق محال.

فإن قيل إنّ هذه المعاني المحذوفة موجودة في نفس القائل، وإن الكلام بها يتم، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالألفاظ إلا أنها حُذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازا، كما حذفت مما يجوز إظهاره لزم أن يكون الكلام ناقصا، وأن لا يتم إلا بها،

1 - إبستمولوجيا اللغة النحوية، (زكريا أرسلان): 215.
2 - في المطبوع: يدحض بعضها البعض الآخر، والذي يقتضيه الاستعمال اللغوي الصحيح: يدحض بعضها بعضا.
3 - إبستمولوجيا اللغة النحوية: 215.
4 - الأشباه والنظائر: 2/ 256.
5 - الأشباه والنظائر: 2/ 256- 257.
6 - الأشباه والنظائر: 2/ 257، نسب هذا القيل إلى ابن العلج، ولم أقف عليه في كتابه (البسيط).

لأنها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء: أن كل منصوب فلا بدّ له من ناصب...والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى، إما منطوقا به، وإما محذوفا مرادا ومعناه قائم في النفس))[1].

واضح أنّ ابن مضاء يتجاوز الصنعة النحوية وأثرها في القواعد التي تحكم الكلام العربي، لأنّ في ذلك أثرا في التركيب والمعنى، وتقعيدُ القواعد ليس مسوغا لذلك، وهو وفقا لذلك يعد العوامل التي افترضوها عناصر معدومة ليس لها نصيب في اللفظ، وليس لمعانيها وجود في النفس، فهي معدومة من كل وجه، فوجب اطراحها، وعدم المصير إليها.

ولكي يتضح معنى المعدوم النحوي الذي لا يتقاطع أو يتعارض مع ما نؤمن به من ضرورة وجود قواعد نحوية رأينا أن نقسيم المحذوفات على ثلاثة أقسام، نصوغ بعدها تعريفا مناسبا لكل من المعدوم والموجود النحويين، وهذه الأقسام هي:

الأول: محذوف لا يتم الكلام إلا به، وهو موجود في نفس السامع، معلوم عند المخاطب[2]، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيدا، أي: اعطِ زيدا، فتحذفه وهو مراد، وإن ظهر تم الكلام به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾[3]، أي: فلينفقوا العفو، وقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[4].

الثاني: محذوف ليس بالقول حاجة إليه، وإذا ظهر كان عيّا[5]، إلا أنّ الصناعة النحوية تقتضيه، لعدم عامل يسد مسده، ويقوم مقامه. كقولنا: أزيدا ضربته، فالفعل (ضرب) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ونحن نحتاج إلى عامل ينصب (زيدا)، فلما لم يكن ظاهرا تحتم تقديره بـ(أضربت زيدا)، فهذا التقدير من مقتضيات الصنعة النحوية.

فعلى الرغم من أن هذا التقدير مفترض افتراضا تخيليا، فهو من خارج النص المنطوق، وليس له وجود في نفس المتكلم إلا أنّ الصنعة محتاجة إليه؛ لذلك لم نعده معدوما نحويا.

الثالث: محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، وليس للصناعة النحوية حاجة إليه لوجود عنصر لغوي متلفظ به يمكن أن يقوم مقامه، وأن يعمل العمل الذي أسند إليه، فهذا المحذوف في حقيقته معدوم ليس له حظ في اللفظ، وليس لمعناه وجود في نفس المتكلم، وهو مع ذلك ثمة في النص ما يقوم مقامه، فهذا الذي ذُكر لا يمكن أن يكون إلا معدوما نحويا.

وفي ختام البحث نضع بين يدي القارئ حدا لكل من المعدوم والموجود، مستندين فيه إلى ما ذُكر من نصوص ورد فيها كلا المصطلحين.

المعدوم النحوي:

هو عنصر لغوي متخيل ليس له حظ على مستوى النطق، وليس لمعناه وجود في ذهن القائل، جيء به لتصحيح قاعدة نحوية، ويكون في إظهاره تغيير للكلام، وصرف له عن معناه.

الموجود النحوي:

هو عنصر لغوي منطوق به، متحصل في السمع، يتضح معناه بمجرد التلفظ به، ولا يحتاج إلى إعمال فكر وإنعام نظر.

كشف هذا البحث جوانب (المعدوم والموجود عند النحويين)، وتوصل إلى نتائج ملحوظة يمكن إيجاز المهم منها فيما يأتي:

1-المعدوم والموجود مفهومان أصوليان تسللا إلى الدراسات النحوية، ولم يكن انتقالهما إلى النحو في وقت مبكر، وإن أول من استأثر بذلك الاستعمال- بحسب اطلاعنا- أبو البركات الأنباري وهو من المتأخرين، وتبعه السهيلي ثم ابن مضاء فالعكبري وآخرون.

1 - الرد على النحاة: 73.
2 -ينظر: الرد على النحاة: 71.
3 - سورة البقرة، الآية: 219.
4 - سورة النحل، الآية: 30.
5 - ينظر: الرد على النحاة: 72.

2-لم يتفق النحويون الذين ورد عندهم مصطلح (المعدوم) على معنى واحد له، فهو مفهوم مضطرب وغير محدد عندهم، فقد ورد عند أبي البركات دالا على المحذوف الذي لا تقدير له، وهو عنده خارج عن قواعد النحويين وقوانينهم، وهو كذلك عند الزركشي، ونعت السهيلي المحذوف بأنه معدوم، لأنه ليس بشيء، وما دام كذلك فلا يمكن أن يكون إلا معدوما. وأطلق العكبري على الحركة المقدرة اسم المعدوم، على حين نعت الحركة الظاهرة باسم الموجود. وأراد به ابن مضاء القرطبي كل تقدير ليس له وجود في نفس المتكلم ولا يعلمه السامع، وهو بذلك شمل معظم التقديرات النحوية.

3- لم يكن ثمة وجود لمصطلحي المعدوم والموجود في كتب الحدود النحوية، ولكننا تتبعنا مواطن الحذف والإضمار عند النحويين فوجدنا أن قسما منها قائم على التكلف والتمحل البعيدين لا سيما ما ينسب العمل إلى المحذوف أو المضمر مع إمكان عزوه إلى الظاهر الموجود، وقد أطلقنا على هذا النوع من المقدر اسم (المعدوم)، وعلى ذلك الظاهر اسم (الموجود)، مستعينين بذلك على قول ابن مضاء القرطبي في الحذف والإضمار.

4- خلص البحث إلى وضع تعريف مناسب لكل من المصطلحين، فجاء تعريف مصطلح **المعدوم النحوي** بأنه: عنصر لغوي متخيل ليس له حظ على مستوى النطق، وليس لمعناه وجود في ذهن المتكلم، جيء به لتصحيح قاعدة نحوية، ويكون في إظهاره تغيير للكلام، وصرف له عن معناه. أما تعريف مصطلح **الموجود النحوي** فهو: عنصر لغوي منطوق به، متحصل في السمع، يتضح معناه بمجرد التلفظ به، ولا يحتاج إلى إعمال فكر وإنعام نظر.

الخاتمة

كشف هذا البحث جوانب (المعدوم والموجود عند النحويين)، وتوصل إلى نتائج ملحوظة يمكن إيجاز المهم منها فيما يأتي:

1-المعدوم والموجود مفهومان أصوليان تسللا إلى الدراسات النحوية، ولم يكن انتقالهما إلى النحو في وقت مبكر، وإن أول من استأثر بذلك الاستعمال- بحسب اطلاعنا- أبو البركات الأنباري وهو من المتأخرين، وتبعه السهيلي ثم ابن مضاء فالعكبري وآخرون.

2-لم يتفق النحويون الذين ورد عندهم مصطلح (المعدوم) على معنى واحد له، فهو مفهوم مضطرب وغير محدد عندهم، فقد ورد عند أبي البركات دالا على المحذوف الذي لا تقدير له، وهو عنده خارج عن قواعد النحويين وقوانينهم، وهو كذلك عند الزركشي، ونعت السهيلي المحذوف بأنه معدوم، لأنه ليس بشيء، وما دام كذلك فلا يمكن أن يكون إلا معدوما. وأطلق العكبري على الحركة المقدرة اسم المعدوم، على حين نعت الحركة الظاهرة باسم الموجود. وأراد به ابن مضاء القرطبي كل تقدير ليس له وجود في نفس المتكلم ولا يعلمه السامع، وهو بذلك شمل معظم التقديرات النحوية.

3- لم يكن ثمة وجود لمصطلحي المعدوم والموجود في كتب الحدود النحوية، ولكننا تتبعنا مواطن الحذف والإضمار عند النحويين فوجدنا أن قسما منها قائم على التكلف والتمحل البعيدين لا سيما ما ينسب العمل إلى المحذوف أو المضمر مع إمكان عزوه إلى الظاهر الموجود، وقد أطلقنا على هذا النوع من المقدر اسم (المعدوم)، وعلى ذلك الظاهر اسم (الموجود)، مستعينين بذلك على قول ابن مضاء القرطبي في الحذف والإضمار.

4- خلص البحث إلى وضع تعريف مناسب لكل من المصطلحين، فجاء تعريف مصطلح **المعدوم النحوي** بأنه: عنصر لغوي متخيل ليس له حظ على مستوى النطق، وليس لمعناه وجود في ذهن المتكلم، جيء به لتصحيح قاعدة نحوية، ويكون في إظهاره تغيير للكلام، وصرف له عن معناه. أما تعريف مصطلح **الموجود النحوي** فهو: عنصر لغوي منطوق به، متحصل في السمع، يتضح معناه بمجرد التلفظ به، ولا يحتاج إلى إعمال فكر وإنعام نظر.

أوّلاً: المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

📖الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول عالم الكتب الحديث، ط1، 2006م.

📖 إبستمولوجيا اللغة العربية، بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، زكريا أرسلان، دار كنوز، ط1، 1437هـ- 2016م.

📖 الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت631هـ)، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، د.ط، د.ت.

📖الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة تحليلية نقدية، دليلة مرزة، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م.

📖 ارتشاف الضرب، أبو حيَّان الأندلسي (ت 745هـ)، تح: د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، مط المدني، القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م.

📖 الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

📖 الأصول في النحو، ابن السرَّاج (ت 316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، 1996م.

📖 الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

📖البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت478هـ)، تح: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418 هـ - 1997م.

📖 البرهان في علوم القُرآن، بدرُ الدين محمّد بن عبد الله الزركشي (ت 749هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ، 1957م.

📖 البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الأشبيلي (ت688هـ)، تح: د. عيّاد ابن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1986 .

📖البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (400هـ)، تح: داوود القاضي، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م.

📖 تاج العروس من جواهر القاموس، السيِّد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

📖التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ - 1986م.

📖 التعريفات، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمّد بن علي الحُسيني الجرجاني الحنفي (ت 816هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط2، 2003م- 1424هـ.

📖التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تح: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410هـ - 1990م.

📖التلخيص في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت 478هـ)، تح: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية – بيروت، د.ط، د.ت.

📖 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1428هـ- 2008م.

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، محمّد بن علي الصبَّان (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1417هـ، 1997م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 393هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د. ت.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1399هـ– 1979م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت 703هـ)، تح: د. أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ– 1998م.
- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790 هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ – 2007 م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2000م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت609هـ) تح: د. سلوى محمد عمر عرب، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة– جامعة أم القرى،ط1، 1418هـ.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن محمّد بن مالك بن عبد الله الطائي (ت672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، ط1، 1982.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيِّد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت– لبنان، ط1، 1429هـ– 2008م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ)، [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كأطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية عام: 1418 هـ – 1998 م.
- شرح المفصّل، موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت398هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت– لبنان، ط4، 1987م.
- الضروري في أصول الفقه، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت 595هـ)، تح: جمال الدين العلوي، تصدير: محمد علال سيناصر، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1994م.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، د.ط، د.ت.

- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى (ت458هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصوصه: أحمد بن علي بن سير المباركي، بدون ناشر، ط2، 1410هـ- 1990م.
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، دار المعرفة، لبنان، ط2، د.ت.
- الفروق، أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت684هـ)، عالم الكتب، د.ط، د.ت.
- الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري (ت395هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1973م.
- الفصول في الأصول، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت370هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1414هـ - 1994م.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت 660هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، د.ط، 1414 هـ - 1991م.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والظنون، مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، د. ط، د.ت.
- الكُلِّيات (معجمٌ في المصطلحات والفروق اللغويَّة، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت 1094هـ)، ترتيب: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط4، 1403هـ- 1998م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ- 1995م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرّم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711هـ)، وهو مذيل بحواشي اليازجي، وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت-لبنان، ط3، 1414هـ.
- المحصول، فخر الدين الرازي (ت606هـ)، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ-1997م.
- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابنِ معطٍ في النحو)، ابن إياز البغدادي (ت 681هـ)، تح: د. شريف عبد الكريم النجّار، دار عمّار، عمَّان، ط1، 1431هـ- 2010م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تح: محمد خير الحلوان، دار الشرق العربي – بيروت، ط1، 1412هـ 1992م.
- المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت505هـ)، تح: محمد عبد السلام عبد الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ- 1993م.
- معاني القرآن، أبو زكريَّا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجّار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، مصر، ط1، د.ت.
- معجم الفروق اللغويَّة، أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تح: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1412هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

- مفردات ألفاظ القُرآن، الراغب الأصفهاني (ت 425هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، مط كيميا، قم، ط4، 1425هـ.
- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855 هـ)، تح: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز، ومحمد فاخر، دار السلام، القاهرة – مصر، ط1، 1431 هـ - 2010 م.
- المقتضب، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عُضيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
- المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، ط3، 1419 هـ - 1998 م
- نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1412هـ- 1992م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1405هـ - 1985م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، د.ط، 1399هـ- 1979م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السَّيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت.